



موزعة على 3 شرائح في أول عودة للأسواق منذ 2017.. في طرح شهد إقبالا هائلا من المستثمرين ليسر عند أحد أدنى الفوارق على الإطلاق لمصدر سيادي في الأسواق الناشئة

الكويت تجمع 11,25 مليار دولار في إصدار سيادي تاريخي

المخيزيم: الإصدار التاريخي يجسد ثقة الأسواق العالمية في قوة الكويت المالية وسياساتها الحكيمة واحتياطياتها الراسخة



د.صبيح المخيزيم

الأسواق العالمية ويدعم شركاتها مع المستثمرين الدوليين ضمن مسيرة تحقيق رؤية 2035. ومن الجدير بالذكر، أن إصدار الكويت يعد من أكبر الإصدارات السيادية عالميا في 2025، حيث جمع واحدا من أضخم دفاتر الأوامر هذا العام، ما يؤكد ثقة المستثمرين في أساسيات الاقتصاد الكويتي وبرنامج الإصلاح على المدى الطويل. وقد قاد الإصدار كل من: بنك سيتي، غولدمان ساكس إنترناشيونال، HSBC، جي بي مورغان، ميزوهو كمنسقين عالميين مشتركين، وبمشاركة بنك الصين والبنك الصناعي والتجاري الصيني كمديرين مشاركين غير نشطين.

الولايات المتحدة، 30٪ من أوروبا والمملكة المتحدة، و10٪ من آسيا. وبهذه المناسبة، صرح وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة د.صبيح عبدالعزيز المخيزيم قائلا: «هذا الإصدار التاريخي يجسد ثقة الأسواق العالمية في قوة الكويت المالية وسياساتها الحكيمة واحتياطياتها الراسخة، وأن حجم الطلب والتسعير التنافسي يعكسان مكانة الكويت كمصدر سيادي متميز. هذا الإصدار لا يقتصر على تلبية احتياجات التمويل فحسب، بل يعزز مكانة الكويت في

وشريحة بمبلغ 3,0 مليارات دولار بأجل 5 سنوات عند 40+ نقطة أساس فوق الخزائنة الأميركية، وشرية بمبلغ 5,0 مليارات دولار لأجل 10 سنوات عند 50+ نقطة أساس فوق سعر الخزائنة الأميركية، وهذه الفوارق أقل من أول إصدار سيادي للكويت في 2017 بشكل ملحوظ. ولفتت إلى أن الاكتتاب فاق المعروض بـ 2,5 مرة، إذ وصل سجل الأوامر إلى 28 مليار دولار، وأن أكثر من 66٪ من التخصيصات ذهبت لمستثمرين من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ممثلة بـ 26٪ من

أعلنت وزارة المالية أن الكويت سجلت عودة ناجحة إلى أسواق الدين العالمية من خلال إصدار تاريخي لسندات سيادية بقيمة 11,25 مليار دولار موزعة على 3 شرائح، في أول عودة للأسواق منذ عام 2017. وقد شهد الطرح إقبالا هائلا من المستثمرين ليسر عند أحد أدنى الفوارق على الإطلاق لمصدر سيادي في الأسواق الناشئة.

وقالت «المالية»، في بيان حصلت «الأنباء» على نسخة منه، أن الإصدار مكون من شريحة بمبلغ 3,25 مليارات دولار بأجل 3 سنوات عند 40+ نقطة أساس فوق الخزائنة الأميركية،

تباطؤ معدل التضخم إلى 2,39٪ واستقرار سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية

«المركزي»: خفض سعر الخصم مناسب للأوضاع الاقتصادية والنقدية

- 361 منتجاً وخدمة رقمية جديدة من المصارف خلال الفترة من 2018 حتى منتصف 2025
- 202,9٪ فقرة في قيمة المدفوعات عبر الإنترنت.. و 204,7٪ نمواً في عدد العمليات منذ يونيو 2020
- معاملات أجهزة نقاط البيع قفزت 73,3٪ من 10,5 مليارات دينار إلى 18,3 ملياراً خلال 6 سنوات

أحمد مغربي

كشف بنك الكويت المركزي أن تخفيض سعر الخصم بواقع 25 نقطة أساس ليصبح 3,75٪ بدلاً من 4٪ اعتباراً من 18 سبتمبر الماضي يعتبر سعراً مناسباً للأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية السائدة في المرحلة الراهنة محلياً وخارجياً مع الأخذ بالاعتبار الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسات الاقتصادية الأخرى ومنها سياسة الإنفاق العام في دفع عجلة النمو الاقتصادي. جاء ذلك ضمن استعراض قدمه بنك الكويت المركزي حول جهوده في دعم التحول الرقمي للقطاع المصرفي ضمن رؤية استراتيجية تهدف إلى بناء قطاع مالي متطور ومرن، وقادر على مواكبة متطلبات الاقتصاد الحديث وتعزيز تنافسيته إقليمياً ودولياً.

وقال «المركزي» إن البيانات المحلية تشير إلى تباطؤ معدل التضخم من 3٪ في يوليو 2024 ليصل إلى 2,39٪ في يوليو 2025، علاوة على استمرار الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية، وعلى صعيد تطور المؤشرات النقدية والمصرفية كما في نهاية أغسطس 2025، سجلت أرضة ودائع الـ 100 مليون لدى الجهاز المصرفي نمواً سنوياً بنحو 4,9٪، وقد شكلت ودايع القطاع الخاص بالدينار الكويتي ما نسبته 94,7٪ من إجمالي ودايع القطاع الخاص، كما سجلت أرضة التسهيلات الائتمانية للمقيمين نمواً سنوياً بنحو 7,7٪ في نهاية أغسطس 2025.

ونذكر «المركزي» أن التحول الرقمي يكتب أهمية خاصة بالنظر إلى تأثيره الاقتصادي المباشر، إذ يساهم في رفع كفاءة الأنشطة المصرفية، وخفض التكاليف التشغيلية، وتحفيز الانتاجية، مما ينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي العام، كما يؤدي التحول الرقمي إلى تعزيز الشمول المالي عبر توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية، بما يعزز من قاعدة المشاركة الاقتصادية ويدعم نمو الطلب المحلي.

واستعرض «المركزي» تطور نظم المدفوعات منذ عام 1960 وحتى الآن، حيث قال إنه في عام 2024 تم إطلاق نظام الدفع الآني «ومض»، من قبل شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي نت) وبمشاركة البنوك المحلية، إذ توفر خدمة «ومض» للعملاء الأفراد إمكانية إجراء تحويلات مالية آتياً عن طريق تطبيقات الهواتف الذكية والمواقع الإلكترونية الخاصة بالبنوك، وذلك بحد أقصى تبلغ قيمته ألف دينار للعملية الواحدة، و3 آلاف دينار لإجمالي العمليات المرسل في اليوم الواحد، على ألا يتجاوز إجمالي قيمة العمليات المرسل في الشهر الواحد مبلغ 20 ألف دينار وقد بلغ عدد العملاء المسجلين في الخدمة نحو 1,56 مليون عميل.

تسارع وتيرة المدفوعات

واستعرض «المركزي» تسريع وتيرة التحول الرقمي وزيادة الاعتماد على المدفوعات الإلكترونية، إذ قال إن المدفوعات عبر الإنترنت ارتفعت منذ يونيو 2020 حتى يونيو 2025 بنسبة 202,9٪ من حيث القيمة وبنسبة 7,7٪ من حيث العدد، بينما ارتفعت العمليات النقدية من خلال

2 مليار دينار ديون مستحقة لـ 36 جهة حكومية



علي إبراهيم

كشفت تقارير المتابعة الشهرية لحسابات لإدارة المالية للدولة عن أنه بنهاية السنة المالية 2025/2024 بلغ إجمالي قيمة الديون المستحقة لـ 36 جهة حكومية نحو 2,027 مليار دينار.

ويستخدم بند الديون المستحقة للحكومة في التقرير كطرف قيد لحسابات تسوية مطلوبات الحكومة، مما يجعل به الأول مدينا ويجعل به الثاني دائناً لتسوية قيمة أموال مستحقة للحكومة مقابل خدمات تقوم بها بعض الجهات الحكومية للأفراد أو الهيئات والمؤسسات، أو الديون المستحقة على الموظفين من عمليات ناتجة إما من خطأ في زيادة الصرف أو مطلوبات عليهم سبق خصمها من المصروفات وكشفت هذه الأخطاء أو تمت محاسبتهم عن هذه المطلوبات. ووفقاً للبيانات التي اطلعت عليها «الأنباء» فإن وزارة النفط تستحوذ على نحو 31٪ من إجمالي الديون المستحقة للحكومة، إذ يستحق للوزارة نحو 615,5 مليون دينار.

ويستحق لصالح الإدارة العامة للمحارم ديون بلغت قيمتها 285,12 مليون دينار، فيما يستحق لصالح وزارة الكهرباء والماء ما قيمته 270,096 مليون دينار، بينما يستحق لصالح وزارة الأشغال العامة 222,57 مليون دينار.

وفي سياق متصل، بلغ إجمالي قيمة حساب تامينات شركات وخطابات ضمان نحو 6,4 مليارات دينار بنهاية العام المالي 2025/2024.

ويستخدم هذا الحساب لمراقبة خطابات الضمان بمختلف أنواعها والشيكات المصدقة بأنواعها التي تقدم من الممولين والموردين ضماناً لتنفيذ أعمالهم. وتستحوذ وزارة المالية على 717,3 مليون دينار من قيمة المبالغ المسجلة في ذلك الحساب، فيما بلغ رصيدها لدى وزارة الصحة نحو 807 ملايين دينار، ولدى وزارة الأشغال 1,29 مليار دينار ولدى وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة نحو 2,045 مليار دينار.

على خطى «بلاك روك»..

«غولدمان» و«كارلايل» يستعدان لافتتاح مكاتب في الكويت



بلومبيرغ: يعتزم «غولدمان ساكس» إلى جانب عدد من الشركات المالية الأخرى، افتتاح مكاتب في الكويت، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر، في خطوة تعد دفعة للجهود الجديدة لترسيخ مكانة الكويت كمركز أعمال إقليمي.

وقال الأشخاص، الذين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم نظراً لسرية المعلومات، إن «كارلايل غروب» و«فرانكلين تيمبلتون»، و«ستيت ستريت»، تدرس أيضاً افتتاح مكاتب محلية، وتأتي هذه الخطوات بعد قرار «بلاك روك» بفتح مكتب في البلاد، ما من شأنه تعزيز جهود الكويت لتطوير قطاعها المالي، الذي تراجع عن كل من دبي وأبوظبي والرياض خلال السنوات الماضية. وتعد الكويت بالفعل من بين عملاء هذه الشركات التي سيشجع لها وجودها الفعلي تعزيز علاقاتها مع الحكومة وصندوق الثروة السيادي للبلاد البالغ حجمه تريليون دولار. وقد ظهرت بعض هذه العلاقات بشكل واضح الأسبوع الجاري، عندما ساعد «غولدمان ساكس» في إدارة أول إصدار سندات دولي للكويت منذ 8 سنوات.

وقال أشخاص مطلعون على الأمر إن الشركة الأميركية اختارت لإدارة مكتبها المحلي واحداً ممن انضموا إليها حديثاً، هو محمد المتروك، الذي كان يشغل سابقاً منصب مدير عام في صندوق التقاعد العام الكويتي، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

مليار دينار وبنسبة نمو بلغت 722,3٪، ويؤكد هذا النمو المتسارع التحول الجذري في أنماط الاستهلاك والدفع بالكويت مع دخول التجارة الإلكترونية إلى صلب النشاط الاقتصادي وانتشار حلول الدفع عبر الإنترنت وتنامي ثقة المستهلك الكويتي بالمنتجات الإلكترونية.

وفي إطار جهوده لدفع عجلة الابتكار وتعزيز التنافسية، وافق بنك الكويت المركزي خلال الفترة من عام 2018 وحتى منتصف عام 2025 على 361 منتجاً وخدمة رقمية جديدة، ساهمت بشكل ملحوظ في تعزيز تجربة العملاء عبر تطبيقات الهواتف الذكية دون الحاجة إلى زيارة فروع البنوك. وقال إنه تم وضع إطار العمل المصرفي الرقمي في عام 2022 لتنظيم وتسهيل الخدمات المصرفية الرقمية، حيث يتيح هذا الإطار الجديد المجال لتأسيس بنوك رقمية قائمة بذاتها وفق ثلاثة نماذج على النحو التالي:

1- وحدة مصرفية رقمية

وهي وحدة أعمال مصرفية رقمية ضمن البنك باستخدام الترخيص القائم ذاته ولكن تحت علامة تجارية مختلفة، وهذه الوحدات أو النوافذ الرقمية قائمة فعلياً في السوق المحلية.

● **بنك واي:** وحدة مصرفية ضمن بنك الكويت الوطني وتستهدف العملاء الشباب.

● **بنك تم:** وحدة مصرفية ضمن بيت التمويل الكويتي وتستهدف شريحة العملاء الشباب.

● **تطبيق SiDi:** تطبيق رقمي تابع لبنك وربة، والذي يستهدف شريحة العملاء من ذوي الدخل المحدود.

كما أن هناك عدداً من الطلبات الأخرى قيد الدراسة لوحدة مصرفية رقمية جديدة من المتوقع أن يتم إطلاقها قريباً.

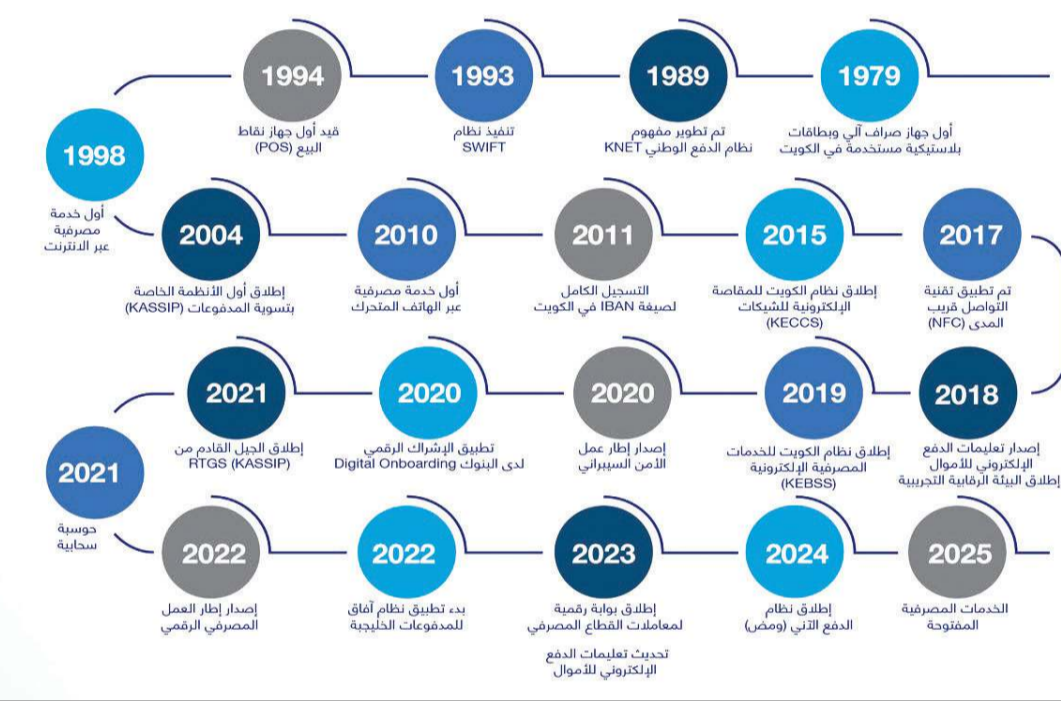
2- الصيرفة كخدمة

وهي شراكة بين بنك مرخص ومشاركين آخرين في المجال الرقمي، وهي بمثابة اتفاقية للاستعانة بمصادر خارجية، حيث يقوم بموجبه الطرف الآخر بتقديم خدمات مصرفية للعملاء من خلال البنك دون الحاجة إلى الدخول في إجراءات طويلة ومكلفة للحصول على ترخيص افتتاح بنك، ويستفيد العملاء من هذا النوع من البنوك بحصولهم على خدمات مالية مبتكرة وبتكاليف أقل.

3- بنك رقمي مستقل

يمثل هذا البنك إضافة جديدة للقطاع المصرفي المحلي، حيث يتم تأسيسه رقمياً بالكامل دون الحاجة لوجود كيان تقليدي مسبق، ويعمل بموجب ترخيص بنك عام مع تقديم خدمات رقمية كاملة غالباً عبر الأنظمة السحابية، وانطلاقاً من حرصه على الاستقرار المالي المركزي القطر، يعتمد البنك المركزي نموذج «الصيرفة كخدمة» لتقليل المخاطر، واختيار العمل المصرفي الرقمي قبل تأسيس البنك، حيث يجري حالياً استكمال المتطلبات اللازمة لعدد من المتقدمين، ويؤكد «المركزي» أن الإطار التشريعي والتنظيمي الكويتي مهيا لاستيعاب البنوك الرقمية ومن بما يكفي لمواكبة التطورات مع الحفاظ على الاستقرار المالي وحماية حقوق العملاء.

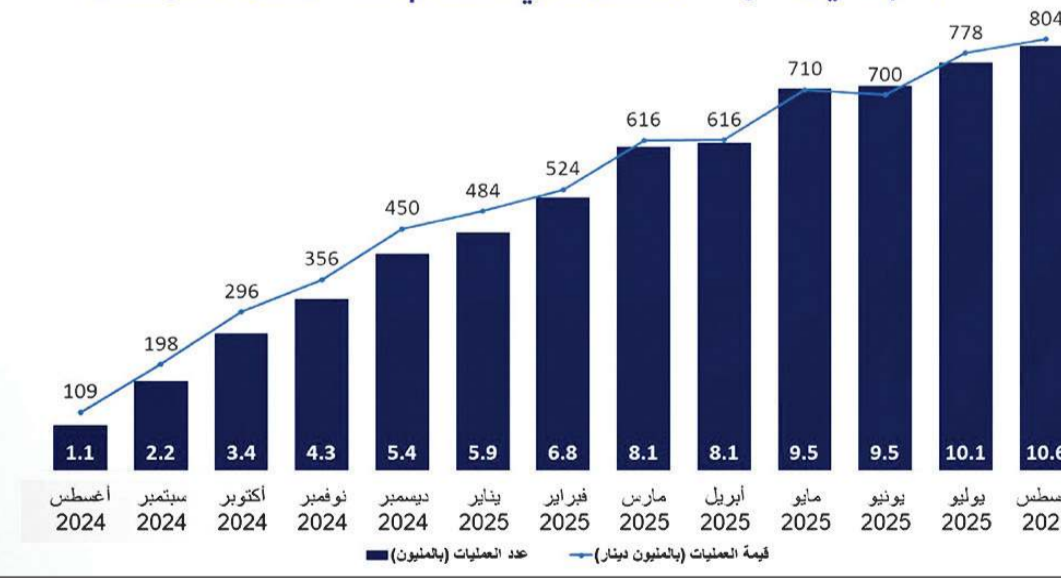
تطور الخدمات المصرفية الرقمية في البنوك المحلية



تطور أنظمة الدفع الإلكتروني:

بيان	2024	2023	2022	2021	2020	2019
قيمة معاملات أجهزة نقاط البيع	18351.2	17106.1	16135.2	13432.8	9354.1	10587.6
قيمة المعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية	18803.2	17554.0	14757.8	10391.0	6093.3	2286.6

رسم بياني يوضح النمو الملحوظ في استخدام خدمة "ومض" منذ إطلاقها



1 وحدة مصرفية رقمية

وهي وحدة أعمال مصرفية رقمية ضمن البنك باستخدام ذات الترخيص القائم ولكن تحت علامة تجارية مختلفة، وهذه الوحدات أو النوافذ الرقمية قائمة فعلياً في السوق المحلية:

● **بنك واي:** وحدة مصرفية ضمن بنك الكويت الوطني وتستهدف العملاء الشباب.

● **بنك تم:** وحدة مصرفية ضمن بيت التمويل الكويتي وتستهدف شريحة العملاء الشباب.

● **تطبيق SiDi:** تطبيق رقمي تابع لبنك وربة، والذي يستهدف شريحة العملاء من ذوي الدخل المحدود.

نحو 10,5 مليارات دينار، لتصل إلى مستوى 18,3 مليار دينار من عام 2024، مسجلة زيادة قدرها 7,8 مليارات دينار خلال 6 سنوات فقط، ويعكس هذا الارتفاع المتسارع التحول

أجهزة الصراف الآلي بنسبة 18,5٪ من حيث القيمة و1,42٪ من حيث العدد. وكشفت أن قيمة معاملات أجهزة نقاط البيع قفزت بنسبة 73,3٪، إذ بلغت في عام 2019